http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1398) السنة السادسة - السبت (27) كانون الاول 2008

التوافق تبدأ خلال يومين مفاوضاتها للترشيح لرئاسة البرلمان

مصادر لـ(المدى):استبعاد حصول (الاسلامي) على المنصب.. والعليان يدعو الكتل الى تقديم مرشحيها

بغداد / نصير العوام

تبدأ جبهة التوافق العراقية خلال اليومين القادمين المفاوضات الداخلية، لترشيح مرشحها لرئاسة البرلمان، برغم انسحاب مجلس الحوار الوطني، وكتلة المستقلين التابعة لجبهة التوافق من المفاوضات التي كان من المفترض ان تبدأ الخميس الا ان زيارة طارق الهاشمي احد قادة جبهة التوافق الى تركيا ولبنان اجلت المفاوضات لحين عودته.

ورجّح مصدر برلماني أن يتخلى الحزب الإسلامي عن المطالبة برئاسة البرلمان «تحت ضغط» الكتل البرلمانية الرافضة «بشكل قاطع» تولي أي من أعضائه هذا المنصب. وقال المصدر في جبهة التوافق العراقية لـ(المدى) إن الكتلة الصدرية وكتلة الفضيلة والقوى الأخرى في التجمع التنسيقي «لا توافق على أي مرشح من الحزب الإسلامي»، واشار المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه الى أن الحزب الإسلامي استنفد جميع استحقاقاته في المناصب السيادية ومواقع الدولة، متوقعا «أن يُفتح باب الترشيح أمام جميع النواب من المكون السني، ومن يحصل منهم على أعلى الأصوات في البرلمان يصبح هو الرئيس الجديد». وتابع «استبعد أن يتقدم للترشيح في هذه الحالة أي من نواب الحزب الإسلامي لأنهم لن يحصلوا على أصوات تؤهل أياً منهم للفوز».

هذا وقد اعلن مجلس الحوار الوطني وكتلة المستقلين عن انسحابهما من جبهة التوافق العراقية، معتبرين الجبهة لم تعد قائمة بعد الان.

وقال خلف العليان في مؤتمر صحفي مشترك عقده بحضور رئيس مجلس النواب المستقيل محمود المشهداني واعضاء عن كتلة المستقلين ان قرار الانسحاب جاء نتيجة فشل جبهة التوافق العراقية في اداء رسالتها التي تشكلت من اجلها بعد تفرد الحزب الاسلامي باتخاذ القرارات الخطيرة دون الرجوع الى شركائه. واتهم العليان الحزب الاسلامي بالاستحواذ على المناصب والوظائف العامة، وعقد التحالفات دون موافقة الاخرين في الجبهة.

الى ذلك قال النائب اياد السامرائي عن جبهة التوافق العراقية ان منصب رئيس مجلس النواب ليس من حصة مجلس الحوار الوطني. واضاف السامرائي في تصريح لـ (المدى) امس الجمعة «ان الحزب الاسلامي تعهد لشركائه بعدم تقديم اي مرشح من الحزب خلفا للمشهداني، وذلك لا يعني ان منصب رئيس مجلس النواب هو من حصة كتلة الحوار»، معتبرا ان «اللوم لا يقع على الحزب الاسلامي بسبب عجز البقية عن تقديم مرشحين اكفاء خاصة وانه يتمتع برصيد كبير من الاكفاء وذوي الشهادات والخبرة».

ورفض السامرائي تحديد الاسماء المرشحة لرئاسة البرلمان قائلا «لا نريد الخوض في اسماء المرشحين في الوقت الحالي، الا بعد ان تحسم الجبهة امرها في تحديد اسم المرشح».

وكان النائب خلف العليان قد ذكر الاربعاء أن مجلس الحوار الوطني سيقدم عدة مرشحين لتولي منصب رئيس مجلس النواب خلفاً للمشهداني المستقيل وهم من أعضاء المجلس الذين ينتمون الى التجمع التنسيقي، معتبراً منصب رئيس المجلس من حصة كتلته التي أعلنت أنسحابها من جبهة التوافق العراقية الاربعاء الماضية.

فيما ذكر الناطق باسم جبهة التوافق سليم الجبوري، إن «هناك اتفاقات سابقة ولاحقة بين الكتل السياسية تعطي الحق لجبهة التوافق بترشيح أحد نوابها لرئاسة مجلس النواب».

كما دعا العليان الكتل النيابية المنضوية ضمن التجمع التنسيقي الى تقديم مرشحيهم لمنصب رئاسة مجلس النواب. وقال في تصريح لـ(المدى) ان منصب رئيس مجلس النواب هو من حق مجلس الحوار الوطني، لذا ندعو التجمع التنسيقي الذي ينضم تحت لوائه عدد من الكتل الوطنية، الى تقديم مرشحيهم لاختيار احدهم لشغل منصب رئيس مجلس النواب لابعاد مبدأ اختيار المرشحين على اساس المحاصصات الطائفية». واضاف انه «ليس من حق الحزب الاسلامي ان يمنعنا من اختيار المرشحين بهذه الطريقة».

اما النائب عمار طعمة عن كتلة الفضيلة البرلمانية فقد اشار الى صعوبة عملية تهيئة البديل لرئيس البرلمان المستقيل محمود المشهداني، وقال «ان هذه العملية ستكون صعبة». واضاف طعمة في تصريح لـ(المدى) «ان الصعوبة في ايجاد البديل بسبب تنوع الدوافع وتعدد الجهات التي ترغب بحيازة منصب رئيس مجلس النواب»، واشار الى ان المفاوضات عن البديل قد يستغرق اكثر من اسبوعين او ثلاثة، وثمن طعمة موقف المشهداني بالقول «انه مهني ومعتدل بالرغم من التحفظات المسجلة على بعض تصرفاته بمواقف معينة». وتابع «قد يصعب اختيار البديل له، مطالبا باختيار شخصية تتوفر فيها نفس المواصفات من الكفاءة والاعتدال والتوازن الذي يندر وجوده في السياسيين».

فيما شدد الامين العام للتجمع الديمقراطي الوطني النائب طه اللهيبي والمرشح لرئاسة البرلمان على ان التجمع لا يزال مرتبطا بجبهة التوافق العراقية بانتظار ما ستسفر عنه النقاشات والحوارات الجارية داخل الجبهة، مشيرا الى ان التجمع الديمقراطي هو كيان مستقل وقد شارك بانتخابات مجالس المحافظات تحت هذا الاسم. وقال اللهيبي في تصريح لـ (المدى) «انه رشح الى رئاسة البرلمان في نطاق جبهة التوافق كون مجلس الحوار الوطني الذي ينتمي اليه المشهداني كان يتشكل من مكونين هما مجلس الحوار برئاسة العليان والتجمع الديمقراطي بقيادته»، واضاف «بما ان مجلس الحوار قد حاز على وزارتين ضمن تشكيلة التوافق فقد اصبح من الطبيعي ان يكون منصب رئيس البرلمان من نصيب التجمع الديمقراطي».

واشار اللهيبي الى انه قد فوجيء بقرار العليان الخروج من جبهة التوافق مؤكدا ان التجمع الديمقراطي الوطني الذي يترأسه ولديه (٤) نواب في البرلمان لا يزال ضمن جبهة التوافق العراقية، وان الجبهة لا تزال موجودة وهناك نقاشات وحوارات من اجل اعادة هيكلية الجبهة واصلاحها. واضاف اللهيبي ان التجمع الديمقراطي بانتظار عودة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الى العراق لعقد جلسة حواريه معه باعتباره الامين العام للحزب الاسلامي، واجراء جلسة مصالحة وما ستسفر عنه هذه الجلسة هو ما سيقرر بقاء التجمع ضمن جبهة التوافق او الخروج عنها. يذكر ان النائب خلف العليان قد صرح في وقت سابق أن طه اللهيبي هو احد المرشحين الاساسيين لرئاسة البرلمان خلفا للمشهداني الذي استقال عن منصبه، مشيرا الى ان اللهيبي هو احد مرشحي التجمع التنسيقي للمنصب.

الى ذلك جدد رئيس الكتلة البرلمانية للتحالف الكردستاني فؤاد معصوم رفضه وجود علاقة بين إستقالة رئيس البرلمان وما يشاع عن كونها خطوة تمهد لإقالة رئيس الوزراء نوري المالكي. وقال معصوم بحسب (أصوات العراق) إن ما «أشيع عن وجود علاقة بين استقالة رئيس البرلمان محمود المشهداني ومحاولة إقالة رئيس الوزراء نوري المالكي غير صحيح تماما»، مبينا «عدم وجود علاقة بين هذه الاستقالة وأي موقف تجاه المالكي».

وكان المشهداني قال خلال مؤتمر صحفي عقده ببغداد الأربعاء إنه أجبر على الاستقالة من قبل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي والحزب الاسلامي العراقي والتحالف الكردستاني، لأنهم يأملون أن استقالتي ستجعل من الأسهل عليهم إقالة رئيس الوزراء نوري المالكي.

وتابع معصوم «علاقتنا جيدة مع المالكي ومشتركين معه في الوزارة التي تحظى بثقتنا»، عادا أن «وجود الخلافات أحيانا مسألة طبيعية بالعمل السياسي».

وكان البرلمان قبل استقالة رئيسه محمود المشهداني (مجلس الحوار) وطلبه الإحالة على التقاعد في جلسة استثنائية عقدها مساء الثلاثاء على خلفية المشادة التي حدثت بين المشهداني وأعضاء من لجنتي الدفاع والأمن والقانونية وإطلاقه عبارات عدت «مهينة» دفعت بالكثير من أعضاء البرلمان بما فيهم نواب عن جبهة التوافق لمطالبة المشهداني بالاستقالة.

وبشأن المرشح للبرلمان ذكر معصوم أنه «للآن لم نجتمع لنتبادل الرأي بشأن من هو المرشح المقبول لرئاسة البرلمان»، منوها إلى أن «من حق أي نائب الترشيح لهذا المنصب». وأردف «ولكن بالتأكيد فان المرشح الذي يحظى بالقبول ينبغي أن تتوفر فيه جملة من الشروط وأن يكون معروفا بقدرته على إدارة البرلمان».

ترحيب اممي بالغاء 20 ٪من الديون العراقية

وفد الكونغرس الأمريكي يشيد بتحسن الأوضاع الامنية

بغداد/المدى

قال حاكم ولاية نيو يورك إنه ووفد الكونغرس الذي زار العراق مطلع الاسبوع الماضي لمسوا تحسنا كبيرا في الأوضاع بالعراق مثمنا خيار الشعب العراقي للديمقراطية، حسب ما ذكرت MSNBC الإخبارية يوم الخميس.

وكان حاكم ولاية نيو يورك جاء إلى العراق في ٢٠ من شهر كانون الأول الجاري، في زيارة لم يعلن عن تفاصيلها، برفقة وفد من الكونغرس الأمريكي والتقوا عددا من القوات الأمريكية ومسؤولين أمريكيين فيها. ورافق بيترسن أربعة من أعضاء الكونغرس هم ستيف اسرائيل وانتوني وينر (وكلاهما ديمقراطيان من ولاية نيو يورك)، وتوم كول (جمهوري من ولاية اوكلاهوما)، وادور وتفيلد (جمهوري من ولاية كنتاكي).

وقالت المحطة إن حاكم ولاية نيو يورك، ديفيد بيترسن ووفد الكونغرس المرافق له عاد ظهر (الأربعاء) إلى الولايات المتحدة بعد زيارة شملت العراق وافغانستان وألمانيا.

وقال بيترسن في مؤتمر صحفي عقده في نيو يورك إنه والوفد المرافق له كانوا «منهمكين كثيرا مع قواتنا في افغانستان والعراق وافاق السلام في تلك المنطقتين».

وشدد حاكم ولاية نيويورك والوفد المرافق له على «أن الوضع في العراق شهد تحسنا».

وقال بيترسن إنه «مندهش جدا من التقدم الذي احرزه العراق» مثمنا الشعب العراقي على «اختياره الديمقراطية على حكومة تقودها القاعدة».

وقال عضو مجلس الشيوخ، ستيف اسرائيل، الذي رافق بيترسن في زيارته إن العراق «جيد في ما هو ماض إليه»، وتابع «لم أر أفضل مما رأيت في اليومين الماضيين». وكان اسرائيل زار المنطقة ست مرات. ولم يشر وفد الكونغرس إلى ما إذا إلتقى مسؤولين عراقيين.

وتعد هذه الزيارة هي الأولى لبيترسن، الذي التقى عددا من جنود ولايته وضباط كبار من الجيش الامريكي من بينهم اللفتنانت جنرال فرانك هلمك، المسؤول عن تدريب وتجهيز القوات العراقية.

ويخدم ما يزيد عن ١٠ آلاف عسكري من ولاية نيو يورك في قوات الجيش والحرس الوطني الأمريكي منتشرين في العراق والكويت.

من جانبه رحب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بقرار نادي باريس بإلغاء ٢٠٪ من الديون العراقية المتبقية، والتي تقدر بسبعة مليارات وثمنمائة مليون دولار، في إطار العهد الدولي مع العراق، و الذي ترأسه كل من الأمم المتحدة والحكومة العراقية.

وقال الأمين العام في بيان نشر امس على الموقع الرسمي لمركز انباء الامم المتحدة «إن هذا يعد انجازا كبيرا وإقرارا بعزم الحكومة العراقية تطبيق الإصلاحات اللازمة على الرغم من التحديات الهائلة».

وكان نادي باريس للبلدان الدائنة قال الاثنين الماضي إنه ألغى آخر ٧,٨ مليار دولار أمريكي من الديون المترتبة على العراق منذ عهد النظام السابق.

وقد استغل الأمين العام فرصة هذا القرار لدعوة الدول الدائنة من غير الأعضاء في نادي باريس إلى تخفيف عبء الديون العراقية بهدف تسهيل سير البلاد على طريق الازدهار وإعادة اندماجها في الاقتصاد الإقليمي والدولي.

وبموجب العهد الدولي مع العراق، الذي انطلق في أيار ٢٠٠٧، فإن على الحكومة العراقية العمل على تلبية الاحتياجات الأساسية وحماية حقوق كل المواطنين وضمان استخدام موارد البلاد على أفضل وجه من أجل المصلحة العامة.

مع بدء العمل بالاتفاقية الامنية

القوات الامريكية امام امتحان عمليات الدهم باوامر قضائية

بغداد/المدى

تواجه القوات الامريكية الآن امتحاناً جدياً وهي تستعد لبدء العمل بالاتفاقية الأمنية مع الحكومة العراقية مع بدء العدّ العكسي للتفويض الأممي الذي ينتهي أواخر الشهر الجاري .

ونشرت صحيفة التايمزالبريطانية امس الجمعة تقريراً بعنوان «الاستعاضة عن الصدمة والترويع الاستعاضة بسيادة القانون: القوات الأمريكية ملزمة بالحصول على إذن قضائي قبل أي عملية دهم»، أن الجنود الأمريكيين يتوجب عليهم الآن أن يتعلموا ويطوروا أساليب جديدة في حملاتهم لدهم مخابئ المسلحين العراقيين .

وقالت الصحيفة إنه في ضوء الاتفاق الجديد ستكون أهم مهارة على الجندي الأمريكي أن يكتسبها في قتاله مع المسحلين هو التقدم بطلب للحصول على إذن قضائي للقيام بعملية الدهم .

وأضافت أن القادة العسكريين في القواعد الأمريكية في أنحاء العراق يستعدون لهذا التغيير الكبير في طبيعة المهام مع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني المقبل، مشيرة الى أنه بموجب الاتفاقية يتوجب على القوات الأمريكية أن تحصل على موافقة مكتوبة من السلطة القضائية في المنطقة التي يشتبه بوجود مسلحين بها قبل تنفيذ عملية الدهم، بعد أن كان للجنود الأمريكيين مطلق الحرية في احتجاز أي شخص مشتبه به لدواع أمنية وهو ما لن يحدث بعد حلول ٢٠٠٩.

وقالت الصحيفة إن موضوع الاذن القضائي يثير قلقاً لدى بعض القادة الأمريكيين وبخاصة في المناطق التي تعد خطرة نوعا ما ومنها على سبيل المثال حي الغزالية في العاصمة بغداد .

ونقلت الصحيفة عن الليفتنانت كولونيل جون ريتشاردسون قوله إن موضوع الإذن القضائي سيفقد قواته أحياناً عنصر المفاجأة الذي تحتاجه في حملات الدهم .

وأوضح ريتشاردسون الذي يقود قوة من ١١٠ جنود أنه قبل عيد الميلاد تلقى معلومة من مصدر عراقي حول بعض المسلحين، مضيفاً أنه بعد بداية العام الجديد قد يحتاج لأن يتوجه هذا المصدر إلى القاضي ويدلي بإفادته تحت القسم وهو أمر قد يستغرق يومين إلى أن يتم منح الإذن بتنفيذ الدهم .

ونقلت الصحيفة تصريحاً لقائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال راي أوديرنو قال فيه إن قواته بدأت بالفعل منذ مطلع كانون الأول تنفيذ معظم حملات الدهم بعد الحصول على إذن من السلطات القضائية . ولفتت الصحيفة الى أن تغييراً آخر ستضفيه الاتفاقية الأمنية على طريقة التعامل مع المشتبه بهم، فحتى لو ألقى الجنود الأمريكيون القبض عليهم فليس من حق الأمريكيين استجوابهم بل يجب تسليمهم فوراً للقضاء العراقي .

وأضافت أن الحملات الأمنية المرخص لها تأتي في سياق جهود تسهيل نقل السلطة للعراقيين وأيضاً الحد من الانتهاكات التي تورطت بها في السابق بعض الوحدات الأمريكية التي بالغت في السلوك العدواني.

انقرة: العراق ليس طرفاً في نزع سلاح حزب العمال الكردستاني

بغداد/المدى

قال رئيس الوزراء التركي، رجب طيب اردوغان، أن الحكومة العراقية ليست طرفا في نزع سلاح تنظيم البي كي كي ،حسب ما نقلت صحيفة حريت ديلي نيوز التركية امس الجمعة.

وتذكر الصحيفة التركية في هذا السياق ما نقلته صحيفة الحياة العربية الخميس من ان «العراقيين مسؤولون عن نزع سلاح البي كي كي واستئصاله من شمال العراق.»

وكانت صحيفة الحياة، العربية ومقرها لندن، ذكرت في تقرير لها يوم الخميس إن رئيس الوزراء نوري المالكي، «أبلغ خلال زيارته أنقرة نظيره التركي رجب طيب أردوغان والرئيس عبد الله غول خطة لتصفية حزب «العمال الكردستاني» في كردستان العراق، وسيبحث الخطة ذاتها مع المسؤولين الإيرانيين في طهران.» وزعمت أن الخطة «تقضي بأن تسمح تركيا لمقاتلي الحزب من الكوادر الشابة بالعودة إلى أراضيها، وعدم التعرض للملاحقة، وإصدار عفو جزئي أو غض النظر عمن يسلم نفسه وإطلاقه فوراً، وبقاء ١٥٢ قيادياً مطلوبين للسلطات التركية في شمال العراق أو ترحيلهم إلى دولة أوروبية»

وكان المالكي زار الأربعاء الماضية تركيا ويتوجه بعدها إلى إيران، والتقى نظيره التركي رجب طيب اردوغان وقادة اتراك آخرين لمناقشة وضع تنظيم بي كي كي.

وقالت صحيفة حريت التركية إن ملاحظات اردوغان تلك جاءت ردا على أسئلة عما إذا ناقش خطة ملموسة مع رئيس الوزراء نوري المالكي لمحاربة البي كي كي في إثناء لقائهما الثنائي في انقرة يوم الاربعاء الماضي.

وقال اردوغان لصحفيين في انقرة «ليس لدينا أي مشكل مع الحكومة العراقية في القتال ضد البي كي كي.» واضاف مشيرا الى المالكي «انه رجل يرى عملياتنا في قتال البي كي كي شرعية.»

الا أن اردوغان لم يتحدث، حسب ما تقول الصحيفة، عن وجود خطة لمعالجة مشكل البي كي كي.

وقالت الصحيفة التركية أن صحيفة الحياة، التي تصدر في لندن، زعمت إن المالكي طرح خطة خلال اجتماع مع اردوغان لإنهاء وجود البي كي كي في العراق.

وكان الرئيس جلال طالباني، كما تذكر حريت، قال مؤخرا أن من الممكن عرض عفو عام كحافز لإقناع البي كي كي بإلقاء السلاح.

ونقلت عن زعيم حزب الشعب الجمهوري، دنيز بايكال، قوله أن زيارة المالكي لا تهدف إلى إعلام تركيا بالإجراءات المتخذة ضد البي كي كي.

وتساءل «يظهر أن هناك مفاوضات. لكن مع من؟ بين تركيا والعراق، أو بين العراق وتركيا والبي كي كي؟»

وقالت الصحيفة التركية إن القضية الشائكة للبي كي كي المختبئ في شمال العراق كانت في صلب محادثات بين مسؤولين اتراك والمالكي.

وقال سفير العراق لدى تركيا، صباح عمران، للصحيفة التركية أن «تركيا والعراق اتفقا على إن عليهما محاربة كل الجماعات الإرهابية ومن بينها البي كي كي.» الا انه رفض التعليق على كيفية معالجة هذا المشكل.

وفي تحول سياسي، كما ترى الصحيفة، كانت تركيا فتحت حوارا مع حكومة اقليم كردستان العراق. وكشفت تقارير أن الجهود الدبلوماسية بين تركيا وأكراد عراقيين أشاعت الاضطراب في صفوف البي كي كي. كما أن اللجنة ثلاثية الاتجاه بين تركيا والعراق والولايات المتحدة، تضم الأكراد العراقيين أيضا.

ونقلت الصحيفة عن اردوغان قوله أن أجندة المالكي في أنقرة تضمنت مناقشات في تعاون اقتصادي وفي مجال الطاقة. «وقال اردوغان أن «العراقيين يرون في فكرة تصدير الغاز الطبيعي عبر تركيا أمرا ايجابيا. ووزير طاقتنا (حلمي غولر) سيذهب إلى بغداد للتفاوض في هذا الأمر وإبرام عقود.»